أعمو يُشرّح التدبير الحضري لمدينة تزنيت

هسبريس- و.م.ع

الأربعاء 27 ماي 2015

دعا رئيس الجماعة الحضرية لتزنيت بد اللطيف أعمو، يوم الثلاثاء بالرباط، إلى اعتماد برامج ناجعة ومتناسقة كفيلة بالنهوض بالتنمية الحضرية وتلبية احتياجات الساكنة المحلية.

واعتبر أعمو ، الذي حل ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء (ومع)، حول موضوع "آفاق التدبير الحضري لمدينة تزنيت على ضوء استحقاقات 2015"، أن تدبير المجال وتنميته رهان صعب يحتاج إلى إطلاق مبادرات خلاقة ومبتكرة قادرة على جعله فضاء مستقطبا للسكن وجاذبا للاستثمارات، ومواكبا للحركية التنموية والاقتصادية والاجتماعية، واحتياجات التمدن ومتطلباته.

وأشار إلى أن الارتقاء بالمجال الحضري "لا يستقيم إلا باعتماد برامج حيوية متناغمة تستجيب لاحتياجات المواطنين، بفعل تعدد الإكراهات المرتبطة بتزايد أحزمة الفقر، والخصاص في الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية".

وفي هذا الصدد، سجل رئيس الجماعة الحضرية لتزنيت الذي هو أيضا عضو فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين، أن بناء المدن، "يتعين أيضا أن يتوافق مع حكامة جيدة تعير اهتماما خاصا للإنسان، وذلك بتوفير سبل العيش الكريم وإنتاج الثروة وتحقيق النمو وتعزيز مبدأ القرب، وتدعيم التماسك الاجتماعي، لأن ذلك هو السبيل الأفضل، لتحقيق التنمية المستدامة".

وأضاف أن استدامة التنمية شرط أساسي لتحقيق اقلاع اقتصادي محلي وفق ضوابط معقولة، وتجاوز الاختلالات البنيوية ذات الصلة والتي عادة ما تتعلق بالعجز في الأوعية العقارية والافتقار للبنيات التحتية، وغياب التنسيق مع السلطات المركزية، وتنامي التجاذبات السياسية غير المجدية.

وبخصوص أفاق تنمية مدينة تزنيت، أكد أعمو أن هذه المدنية العريقة تتوفر على مؤهلات اقتصادية وسياحية مهمة وتتميز بحركية ثقافية وجمعوية متزايدة، لكنها في الآن نفسه تواجه إكراهات بنيوية تتعلق بتواجد المدينة وسط مجال قروي مما يجعلها عرضة للهجرة القروية، وبنمو ديمغرافي مطرد، الى جانب ارتفاع حاجيات التجهيز، وتسجيل خصاص في البنية التحتية، والافتقار إلى مؤسسات التكوين والتأهيل المهني، فضلا عن ضعف الموارد المالية، والافتقار للوعاء العقاري الكفيل باحتضان مشاريع ومرافق اجتماعية واقتصادية قادرة على الاستجابة لانتظارات الساكنة المحلية.

لذلك، وبهدف مواكبة مسار تمدن المدينة وتلبية احتياجات ساكنتها، يقول السيد أعمو، أخذ مجلس الجماعة على عاتقه، تأهيل المدينة وجعلها فضاء مستقطبا للسكن وجاذبا للاستثمار، وذلك في إطار مبادرات متعددة تتمثل في برنامج التأهيل الحضري 2007-2012 /2014-2016، والمخطط الجماعي 2011-2015، ورؤية تزنيت التي تمتد حتى سنة 2029.

وأضاف ان مختلف هذه المبادرات تتضمن حزمة من المشاريع التنموية سواء المبرمجة أو توجد قيد الإنجاز، والتي تتوخى تثمين البعد التاريخي والخاص للمدينة وتطويره وجعله في خدمة التنمية، وتعزيز قدرات الجماعة، وتوظيف أوسع للتكنولوجيا، وتمكين المدينة من الوسائل والاليات الكفيلة بجعلها منتجة ، ونهج حكامة تدبيرية محلية.

وأشار إلى أن هذه المبادرات تتوخى ايضا دعم تنافسية المدينة لجعلها قطبا اقتصاديا جهويا في افق سنة 2029 ، يتوفر على كافة البنيات التحتية الضرورية القادرة على استيعاب الاحتياجات التنموية المتزايدة، والدعم المستدام لظروف عيش الساكنة وخلق فرص العمل المنتج.